نشر الإنتاج العلمي على الخط في ظل حماية المصنفات الرقمية بالتشريع الجزائري

Dissemination Of Online Scientific Production Under The Protection Of Digital Works In Algerian Legislation

تاريخ الارسال: 2019/10/04	تاريخ القبول: 2019/12/25	تاريخ النشر: 2020/01/08

*د. صغيري الميلود
جامعة محمد خيضر - بسكرة
miloud.seghiri@univ-biskra.dz

د. رمضان الخامسة
جامعة محمد خيضر - بسكرة
elkhamssa.ramdane@univ-biskra.dz

ملخص:

البيئة الرقمية ساهمت في تنوع طرق الاعتداء على مصنفات الملكية الفكرية بجميع أشكالها، فكان لزاما على الجزائر وضع جملة من التشريعات الوطنية تسعى من خلالها لحماية جميع أشكال الإبداع والتأليف من الاعتداء المادي والمعنوي خاصة في ظل البيئة المستحدثة.

وخلصت الدراسة أن الجزائر حاولت تعزيز الحماية من خلال عقد مجموعة من الاتفاقيات الداخلية مع مؤسسات وطنية هدفها محاربة كل أشكال الاعتداء على المصنفات الرقمية،كما لم يخف على هذه الاتفاقيات والمعاهدات من استحداث طرق الحماية وتطوير موادها وفقا لتنوع وتطور البيئة الرقمية التي تحمل تداول هذه المصنفات، إذن أصبح المؤلف والمبدع اليوم يحظى بمجموعة من التشريعات الداخلية المدعمة بأحدث الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والتي تسعى في كل مرة إلى مواكبة التطور التكنولوجي للنشر والتوزيع والتداول للمصنفات الرقمية في البيئة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج العلمي ؛ النشر على الخط ؛ المصنفات الرقمية ؛ حماية المصنفات الرقمية ؛ التشريع الجزائري .

***المؤلف المرسل : صغيري الميلود**

Abstract:

The Digital Environment Contributed To The Diversity Of Ways Of Attacking Intellectual Property Works In All Its Forms. Algeria Had To Develop A Set Of National Legislations Through Which It Seeks To Protect All Forms Of Creativity And Authorization From Physical And Moral Aggression, Especially In The New Environment.

The Study Concluded That Algeria Tried To Strengthen Protection By Concluding A Set Of Internal Agreements With National Institutions Aimed At Combating All Forms Of Infringement On Digital Works. It Also Did Not Hide These Agreements And Treaties From Developing Protection Methods And Developing Their Materials According To The Diversity And Development Of The Digital Environment That Holds The Circulation Of Such Works. Therefore, The Author And Creator Today Has A Set Of Domestic Legislation Supported By The Latest International Conventions And Treaties, Which Each Time Seeks To Keep Pace With The Technological Development Of The Publication, Distribution And Circulation Of Digital Works In The Digital Environment.

Keywords :Scientific Production ; Online Publishing ; Digital WorkBooks ; Protection Of Digital Works ; Algerian Législation.

مقدمة:

أصبحت المعلومات في العصر الحالي أكثر إتاحة، وتنوعت أشكالها وأوعيتها وصارت مصادر المعلومات التقليدية في المكتبات لا تلبي حاجيات المستفيدين، واتجهت الأنظار إلى خارج أسوار المكتبات إلى هيئات وشركات امتهنت تجارة وتسويق المعلومات.

كما أدت الانترنت إلى تفاقم مشكلة الانفجار المعرفي، فالمعرفة في تزايد مستمر وهائل، والمستفيد لا يستطيع أن يحصر ما يحتاج إليه من معلومات منتشرة بلغات مختلفة وفي أماكن متعددة، لذا تطلب توفر أدوات تساعده على الحصول على المعلومات الدقيقة بسرعة وفعالية، وتساعده في الوصول إليها واسترجاعها عند الحاجة كما أنها تعتبر وسيط بين مصادر المعلومات والمستفيد.

ومع تطور حاجة الباحثين للاطلاع على كل ما هو جديد في الميدان الفكري والمعرفي، وسمحت آلية النشر الإلكتروني بإتاحة المنتجات الفكرية للباحثين، الذي تكفله وتحميه العديد من القوانين الوطنية والدولية.

من منطلق هذا جاءت هذه الدراسة الموسومة ب: نشر الإنتاج العلمي على الخط في ظل حماية المصنفات الرقمية بالتشريع الجزائري، والتي سنحاول من خلال بحثنا هذا التطرف إلى أهم الطرق والآليات المستخدمة لحماية المصنفات الرقمية في ضل التشريع الجزائري من خلال تحليل محتوى مختلف القوانين والتشريعات المنظمة لذلك.

1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه محاولة أكاديمية لإلقاء الضوء على مدى أهمية حماية المعلومات في مجتمع لا يمكن تسميته إلا بمجتمع معلومات، وعلى هذا الأساس فإن تحديد أهمية الموضوع في هذا المقام قد يراها أن مجرد تحديد جزئي للموضوع، تمثل في الحديث عن دور المعلومة وما أصبحت تمثله هذه من أهمية في كل نشاطات الإنسان، ومن هنا تبرز أهمية الموضوع المدروس، بحث نحاول عرض النصوص القانونية الداخلية الكفيلة بتعزز حماية المصنفات الرقمية خاصة منها التي تكون منشورة الكترونيا أو على الشبكة، إضافة إلى المفردات الرقمية في البيئة الرقمية التي أوجدتهم البيئة التقنية المستحدثة.

2- أهداف الدراسة:

لقد تعددت أهداف هذه الدراسة لكنها لم تختلف كونها تصب كلها في هدف رئيسي واحد ألا وهو التعرف على طبيعة النصوص القانونية، وضمن هذا الهدف الرئيسي تندرج أهداف فرعية تدعم البحث ألا وهي:

1- طرح مفهوم البيئة الرقمية من خلال تحديد عناصرها، والتعرف على أهم المصنفات الرقمية وكذا المصنفات المستعملة في البيئة الرقمية.

2- الحصول على معلومات كافية ودقيقة عن الموضوع محل الدراسة كما هو الحال في الحيز الواقعي، أي وصف ما هو موجود في الواقع من زوايا مختلفة للأهداف المتوخاة من إجراءات الدراسة.

1- تعريف مصطلحات الدراسة:

1- النشر على الخط:

ساهم النشر على الخط في إيصال المعلومات بسهولة وتسريع عملية البحث العلمي وتطوير الاتصال العلمي بين الباحثين كما ساعد في تطوير آليات البحث والأرشفة، وبالتالي المساهمة الفعالة في نشر وتطور صناعة المعلومات.

ساهم النشر الالكتروني في إيصال المعلومات بسهولة وتسريع عملية البحث العلمي وتطوير الاتصال العلمي بين الباحثين كما ساعد في تطوير آليات البحث والأرشفة، وبالتالي المساهمة الفعالة في نشر وتطور صناعة المعلومات.[1]

2- تعريف الملكية الفكرية:

مجموعة من الحقوق التي تتعلق بالأشياء الغير ملموسة، والتي تؤدي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن التزوير أو القرصنة للأشياء التي ظهرت في الآونة الأخيرة تشبه ما هو موجود في الملكية الأدبية، الفنية والصناعية، وهي تلك الحقوق الفكرية المعترف بها لصالح كل شخص على نشاطاته الإبتكارية ومنجزاته الفكرية حيث يمكن لصاحبها الاستئثار باستغلال براءة ابتكاره وعلامته التجارية أو اسمه التجاري في مواجهة الغير.

3- تعريف الحماية القانونية:

إن موضوع الحماية القانونية متعلق بجملة الحقوق المادية والمعنوية الممنوحة لعناصر الملكية الفكرية من خلال التشريع الداخلي المعمول به حاليا وكذا طبيعة الحماية

الدولية لهذا الإنتاج من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، غير أن التطور والانتشار السريع لوسائل تكنولوجيا المعلومات وضع المؤلف والمبدع أمام تحديات جديدة فرضتها طريقة النشر والتداول للمصنفات وكذا عرض الابتكارات الصناعية وامتلاك العلامات التجارية بسبب الحاسب الآلي، والشبكة العنكبوتية الأمر الذي استدعى وضع قواعد قانونية جديدة، وهي كل إنتاج ذهني يتضمن ابتكارا وينصب في قالب مادي له كيانه المحسوس مهما كانت طريقة التعبير عنه أو الغرض منه أو لونه أو نوعه.

4- تعريف البيئة الرقمية:

مصطلح الرقمية هو نظام يستخدم الأرقام كقيم مستقلة مميزة وهو ترجمة لكلمة **Digital** اللاتينية، والرقمية تعبير يستخدم غالباً في الأجهزة التي تعتمد التوتر الكهربائي دخلاً لها. وغالباً ما يشير للنظام الثنائي في العد المعتمد على القيمتين (**0** و**1**)، أما التقنية الرقمية فهي لغة الحروف الثنائية (**0-1**)، والتي تعني بالإنجليزية **Kinary**، وبالفرنسية **Bit**،وقد حلت اللغة الرقمية محل النظام التماثلي السابق الذي يقوم على معالجة المعلومة في شكل إشارات كهربائية متواصلة، وبمجرد أن يتم تشفير الصوت والصورة في شكل **0** و**1** فإنه يتم ضغط المعطيات بهدف ربح الحيز المكاني بما يؤهل من تخزين عدد كبير من المضمون.[2]

كما عرفها "**أحمد حسين بكر المصري**": بأنها تلك التي يجري تناول المعلومات خلالها في شكل رقمي من خلال وسائل اتصال جديدة تتيح الوصول المباشر والكامل إلى المعلومات، سواء بشكل تجاري أو خدمي أو خدماتي".[3]

يرى "**تيليي Tellier**" أن المكونات الأساسية التي يجب توفرها في البيئة الرقمية هي:[4]

1- المعلومة على الشكل الرقمي.
2- التكنولوجيات الحديثة لنقل المعلومات والاتصال.
3- الوسائل التقنية المستعملة من قبل المستعمل للوصول إلى المعلومة.

2 - طرق نشر الإنتاج العلمي على الخط:

نشر مخرجات البحوث العلمية على الخط في الجزائر، سنشير أولا بأن المؤسسة التي تتكفل بإنشاء هذه القواعد هي:"مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني" **CERIST**"، حيث في هذا السياق نجد مفهومين: مركز البحث كممول للمعلومات، مركز البحث كمنتج

لقواعد بيانات الوطنية بالتنسيق مع المؤسسات الأكاديمية، وفي هذا الإطار نجد أن المركز أنتج عدة قواعد بيانات وطنية أهمها:

1- البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات (PNST): هي فهرس مركزي للمذكرات والأطروحات، يتكون من فهرس وقاعدة للبيانات النصية حيث يمكن الوصول إليها عبر موقع البوابة، من أهداف انجاز هذه القاعدة:

- إلزام المؤسسات الجامعية بالإبلاغ عبر البوابة الوطنية لوصف الأطروحات والمذكرات التي تم قبولها من طرف المجلس العلمي للمؤسسة، مباشرة بعد انتهاء عمليات التسجيل الإداري.

- إيداع نسخة رقمية عن المذكرات والأطروحات بعد مناقشتها مقابل وصل إيداع.

- يسمح لكل المستعملين الاطلاع على مضمون الفهرس، ويخصص الاطلاع على مضمون قاعدة البيانات للمؤسسات الجامعية ومؤسسات البحث والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين وطلبة ما بعد التدرج ، ولهذا الغرض يمنح لهم رمز تعريف شخصي في إطار النظام الوطني للتوثيق الالكتروني على الخط.[5]

2- **البوابة الالكترونية للدوريات العلمية الجزائرية (Web Reviews):**

هي أيضا من المنتجات الوطنية للمركز الوطني للبحث في الإعلام العلمي والتقني **(CERIST)**، وهي قاعدة بيانات قيمة من حيث المحتوى العلمي والفكري للدوريات العلمية الجزائرية خصوصا العلمية منها، ويمكن الولوج إليها من خلال النظام الوطني للتوثيق على الخط من خلال الدخول إلى نافذة **Portails** ثم نختار قاعدة البيانات **Web Reviews**.

3- **المنصة الجزائرية للمجلات العلمية** Algerian Scientific Journal Platform **(ASJP):**

هي منصة إلكترونية للمجلات العلمية الوطنية، وتندرج في إطار وطني للمعلومات العلمية والتقنية، من بين أهداف المنصة نذكر على الموقع التالي:

http://www.dgrsdt.dz/img/asjp.png ، وتهدف المجلة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تتيح للناشرين نظام إصدار إلكترونية من خلاله يمكن متابعة فريق عمل المجلة والمراجعين، إرسال المقالات، قرار قبول أو رفض المقالات، وكذلك نام نشر المجلة.

2- هيكلة وتنظيم المجلات من أجل تصنيفها وفق معايير ضمان الجودة العلمية وسهولة وصول المستخدمين لها، ومن هاته الأهداف يستخلص أن "البوابة الجزائرية للمجلات العلمية" هي موجهة بالدرجة الأولى للمجلات العلمية للتسجيل اسمها في البوابة، كما أنها

تشمل جميع المجلات الوطنية بغض النظر إن كانت محكمة أو غير محكمة بمعنى تقبل جميع المقالات سواء الموجهة للمناقشة أو للتوظيف أو الترقية، وعليه ليست كل المجلات المسجلة فيها محكمة ومقبولة مقالاتها للمناقشة أو التأهيل الجامعي فيجب أولا الاطلاع على قائمة المجلات المحكمة الموضوعة من طرف الوزارة، وكذلك الاتصال بالمجلة قبل إرسال المقال في البوابة، عموما يمكن تلخيص الخطوات التي يجب أن يتبعها طالب الدكتوراه لنشر مقاله المطلوب للمناقشة في النقاط التالية:

1- تحميل قائمة المجلات الوطنية المحكمة الموضوعة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لآخر استحداث لها عند الشروع في النشر.

2- فرز المجلات المتخصصة من القائمة المحملة ثم اختيار مجلة واحدة حسب إمكانية قبول المقال للنشر.

3- عند اختيار المجلة يتم الاطلاع على" البوابة الجزائرية للمجلات العلمية" دون التسجيل فيها على قائمة المجلات والبحث إن كانت المجلة المختارة مسجلة أو غير مسلجة في البوابة.

4- سواء كانت المجلة المختارة مسجلة أو غير مسجلة يتم الاتصال بالمجلة.

5-إذا اشترطت المجلة التسجيل في البوابة، وإرسال المقال عبرها، وفي حالة كانت حقيقة مسجلة يتم التسجيل وإرسال المقال.

6- في حالة لم تشترط المجلة التسجيل في البوابة، ولا يهمك إن كانت مسجلة أم لا،عليك بإرسال مقالك مباشرة للمجلة حسب قواعد النشر في المجلة.

4- بناء المستودعات الرقمية الأكاديمية:

يمكن تعريف المستودعات المؤسساتية كما وصفها **كيلفورد لينخ** بأنها مجموعة من الخدمات التي تقدمها الجامعة، من خلال إدارة وبث الإنتاج العلمي للمجتمع الأكاديمي،ويشمل هذا الإنتاج الفكري مقالات الدوريات، سواء في صورة طبعات مبدئية **(Pre-print)** وطبعات لاحقة **(Post-prin)**، وأعمال المؤتمرات، والرسائل الجامعية، والتقارير، والمصادر التعليمية،.... إلى أخره من أنماط الأدب الرمادي، وتعتبر أحد أنواع نظم إدارة المحتوى التي تجمع الأصول المعرفية الرقمية للمؤسسة،وتتيح استخدامها لدعم العديد من الأنشطة داخل المؤسسة من اجل عملية البحث والاسترجاع فيما بعد.[6]

ترجع الحاجة لبناء المستودعات الرقمية لما تمتاز به من مزايا عدة جعلت لها عند الباحثين، المؤسسات العلمية والبحثية كالجامعات مكانة هامة وحلاً يتسابقون إليه لتحرير الإنتاج الفكري المحكم من القيود التي فرضها عليه نظام النشر التقليدي، ومن هذه المزايا ما يعتبر خدمات ذات قيمة مضافة تقدمها المستودعات للباحثين، هيئات التدريس، المؤسسات والمجتمع البحثي العالمي، ومنها من كان عاملا رئيسيا لتطور المستودعات، وتعد المستودعات المؤسسية جزءًا من جهود متنامية لإعادة تشكيل الاتصال العلمي الأكاديمي، والتصدي لاحتكار الناشرين للدوريات العلمية ،على السيطرة المؤسسية على نتائج المنح الأكاديمية،ومن ثم فإن المستودعات المؤسسية قد تكون مؤشرا من مؤشرات تصنيف الأنشطة البحثية للمؤسسات الأكاديمية.[7]

3- المصنفات المحمية في البيئة الرقمية:

حدد التشريع الجزائري المصنفات الخاضعة للحماية لا تعدو أن تكون إحدى النوعين: مصنفات أصلية ومصنفات مشتقة وهي مصنفات يقتبس نصها من مصنفات سابقة، غير أن الدعامة الالكترونية للملكية الفكرية في البيئة الرقمية وما يشكله شكل وجود المعلومات، غيرت شكل المصنف من النشر التقليدي البسيط للكتب والمجلات والموسوعات التي تتطلب تدخل الناشر في إعداد المصنف لتثبيته عليها، كما تتعدد النسخ المطلوبة منها لاتساع دائرة توزيعها، إذ أصبح يتم التداول عالميا طوال اليوم من خلال نشر المصنف عن طريق الشبكة العنكبوتية العالمية ليتسنى لأي شخص في أي مكان الحصول والاطلاع على ما يشاء من المصنفات عبر التسوق من خلال هذه الشبكة، بعد أن أصبحت أداة مهمة للنشر بصفة عامة.[8]

ومن هنا ظهرت مفاهيم جديدة للمصنف تسمى بمصنفات البيئة الرقمية، ومن أبرز هذه المصنفات الرقمية هي:

1- برامج الحاسوب أو البرمجيات (Le Logiciel):

عرفت المنظمة العالمية للملكية الفكرية برامج الحاسب الآلي على أنه: "تعليمات مكتوبة بلغة ما، موجهة إلى جهاز تقني معقد، يسمى الحاسب الالكتروني، بغرض الوصول إلى نتيجة أو مهمة معينة." [9]

2- برنامج المصدر:

هي الأوامر التي يضعها المبرمج أو مؤلف البرنامج وتكون مدركة له لكنها غير مدركة للآلة التي هي الكمبيوتر كجهاز مادي (وحدة المعالجة تحديدا)، ويستخدم في تأليفها أو وضعها لغات البرمجة.

3- برنامج الآلة:

هو عكس مفهوم برنامج المصدر تماما، إذ تدركه الآلة وتستطيع التعامل معه وتشغيله، وبين برنامجي المصدر والآلة توجد برامج ذات غرض تحويلي أو برامج ترجمة بموجبها تتحول برامج المصدر إلى برامج آلة.

4- قواعد البيانات:

يعرفها **"فهد محمد العتيبي"**:"أنها مجموعة من عناصر البيانات المنطقية المرتبطة مع بعضها البعض تخزن في جهاز الحاسوب على نحو منظم، حيث يقوم برنامج حاسوب يسمى محرك قاعدة البيانات **Data base Engin** بتسهيل التعامل مع البيانات الموجودة داخل قاعدة البيانات والبحث ضمن البيانات وإمكانية الإضافة والتعديل فيها".[10]

5- أسماء نطاقات (عناوين) الانترنت:

اسم الموقع أو النطاق هو عنوان انترنت، حيث الهاتف له رقم معين، والعنوان البريدي له صندوق مميز ورمز منطقة مميز، وللانترنت أيضا عنوان مميز مثل:(www....Org) حيث يتكون النطاق من أجزاء متعددة، الجزء الأكثر أهمية ومعروف من قبل المستخدمين هو ما يعرف باسم النطاق الأعلى Top -Level Domain، وهو الجزء الأخير من العنوان (COM, NET, ORG, GOV, EDU)، أما الجزء الثاني، وهو على يسار اسم النطاق الأعلى، أو الجزء المتوسط بين ثلاثة أجزاء، فهو اسم أو رمز أو اختصار المؤسسة أو الشخص أو الجهة صاحبة الموقع مثلا: Al Madjid Center, Arab La... الخ.[11]

4- حق المؤلف والمصادر الرقمية:

تطورت صناعات النشر في المفهوم الواسع خاصة باستعمال وسائل الإعلام الآلي التي أدت إلى انخفاض مصاريف إنتاج المصنفات والمنتجات العلمية والثقافية، وتوسع نطاق حقوق المؤلف. وشاركت في هذا التقدم وسائل أخرى كثيرة مثل استعمال: نقل البرامج

بالأقمار الصناعية لتطور التكنولوجي في الآلات: فيديو كاسيت، الهاتف الشخصي، الفاكس و الوسائل السمعية البصرية CD-ROM,DVD والانترنت... الخ.[12]

وعلى الرغم من هذا فإن القوانين الوطنية للعديد من الدول لم يتم تحيينها إلى الآن من أجل مجارات التقدم التقني لنشر مصادر المعلومات.[13]

في جميع الحالات يجب الحصول على إذن المؤلف على نشر مصنفه بل وعلى صورة النشر المقررة بالتحديد ، وإجمالا فإن الإيصال المباشر للجمهور يشمل وضع المصنف تحت تصرفه بحيث يطلع عليه في المكان والزمان الذي يختاره المستخدم بطريقة فردية بحتة، وترتيبها لذلك يحظر على الشركات الناشرة التوزيع والنشر في الموقع على العنوان الالكتروني تحت طائلة الجزاء القانوني وأن أي عملية نشر أو نسخ للمصنف أو حتى تخزين له بواسطة وسيط الكتروني تتطلب إذن المؤلف.[14]

4- المكتبات والتراخيص الرقمية:

إن دخول المكتبات بصورة متزايدة في الخدمات الرقمية الوطنية والدولية أمر مطلوب وضروري ويجب أخذه بعين الاهتمام ولكن بصورة موازية للسوق و ليس ضده، مع ضرورة تسهيل وضع الأعمال العلمية في لا بد أن يتقلص بشكل أو بآخر ولن (FAIR USE)، خدمة التطوير والبحث، لأن مبدأ الاستخدام المناسب يستمر بمفهومه الواسع، بل سيبقى بمفهومه الضيق أي الاستخدام المناسب لأغراض محددة : كالتكوين مثلا وهذا الأخير سيكون استثناء و ليس حقا عاما مفتوحا للجميع، حتى يكون أي استخدام تجاري للأعمال الرقمي ممنوعا دون موافقة المنتجين وأصحاب الحقوق ويصبح لزاما على المستخدمين الحصول على الترخيص بالنشر من المنتجين وأصحاب الحقوق.[15]

كما أن تخزين المواد المتاحة على شبكة الانترنت يكون على وسيط ثابت في ملفات الخادم مما يجعلها خاضعة لقوانين حماية حق المؤلف و يمنع نسخها ، ولكن استخدام المواد الرقمية يستلزم نسخها أوتحميلها على جهاز المستفيد بغرض قراءتها، مما يعني أن استخدامها في حد ذاته يعد خرقا وانتهاكا لحق المؤلف القائم على منع نسخ المواد، وهذا ما يستدعي إلى ترخيص يراعي حقوق التأليف الرقمية التي تعد موضوع جديد على درجة من الأهمية ، وهو يدخل سوق المعلومات من بابه الواسع، والمكتبات بصفتها مؤسسات عامة تقوم بمهام التعليم والبحث والتكوين، ترفض إقامة الحواجز أمام المستفيدين.[16]

5- حماية المصنفات الرقمية في القانون الجزائري:

لقد حاولت الجزائر كغيرها من الدول سن قوانين خاصة سعيا منها لتجسيد وعيها بأهمية حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وذلك من خلال مجموعة من القوانين في كل مرة تعدلها أو تلغيها وتضع محلها ما هو انسب للظروف المعاشة ولتساير التطورات الحاصلة في مجتمعنا وسنتطرق في هذا المبحث لأهم هذه القوانين أن لم نقل النصوص التشريعية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بحقوق المؤلف ونعرض بشيء من التفصيل أخر هذه التشريعات والتي تعد سارية المفعول إلى يومنا هذا.

لقد شرعت الجزائر سنة **2003** في إعادة النظر بصفة شاملة في منظومتها المتعلقة بحماية الملكية الفكرية بشقيها والمتمثلة في الملكية الأدبية والفنية، والملكية الصناعية، فنتج عن هذه مراجعة أربعة نصوص قانونية مؤرخة في **19**جويلية **2003**، وهي:

1- الأمر رقم 05/03 المسير حاليا لحقوق المؤلف بالجزائر:

تعد الجزائر من الدول الواعية بأهمية حماية حقوق المؤلف ولعل أحسن دليل على ذلك هو مجموعة النصوص القانونية التي تصدر في كل مرة والتي سبق ذكرها وأيضا مشاركتها في الدعم الدولي لهذه القضية بانضمامها للعديد من الاتفاقيات وفي كل مرة يأتي كل نص بشيء جديد ولو كانت بإعادة صياغة تتماشى ومتطلبات المجتمع لبعض المواد أو البنود أو تفصيل لبعض المواد للتوضيح أكثر حتى ولو كانت هذه النصوص القانونية ينقصها الكثير من التفصيل والوضوح فبعد صدور الأمر**10/97** المؤرخ في **6** مارس**1997**، والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والذي كان محل دراسة قدمتها لنيل شهادة ليسانس بعنوان :المعلومات الالكترونية بين حرية التداول وحق المؤلف وكانت هذه الدراسة في ظل هذا الأمر ولقد توصلت من خلال هذا البحث إلى إن هذا النص القانوني كان شحيحا جدا جدا فيما يخص حقوق المؤلف في البيئة الرقمية ثم صدر أمر رقم **05/03** في **19** من يوليو من سنة **2003** المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والذي ألغى الأمر السابق ذكره.

- **الأمر رقم 03 - 06** المتعلق بالعلامات.
- **الأمر رقم 03 - 07** المتعلق براءات الاختراع.
- **الأمر رقم 03 - 08** المتعلق بالتصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة.

يشترط في العمل حتى يعد مصنفا شرطين، وهذان الشرطان هما؛ الابتكار: ويعني الأصالة أو تفرد المبدع بإبداعه، ويعتبر بمثابة الشرط الموضوعي والأساسي الواجب توفره في المصنف لكي يتمتع بالحماية القانونية.

1- حماية الشكل: يقصد به تمثيلا للأفكار أو الشكل الظاهر والملموس لها، ويدخل في إطار هذه الحقوق استنساخ المصنف وإبلاغه للجمهور، كما تمنح هذه الحماية للمبدع حقوق ذات طابع شخصي تسمى : الحقوق المعنوية.[17]

تبنى التشريع الجزائري فكرة ضرورة التجسيد المادي للإبداع الفكري ونفى حماية الأفكار التي لا تحمل الوعاء المادي لها من خلال المادة :**07** من الأمر **03- 05**، إذ أنه لا تكفل الحماية للأفكار والمفاهيم والمبادئ والمناهج والأساليب وإجراءات العمل وأنماطه المرتبطة بإبداع المصنفات الفكرية بحد ذاتها.

2- حماية الشكل الأصيل: حسب المادة: **03** من الأمر **03 - 05**، الحقوق المنصوص عليها في هذا الأمر تمنح لكل صاحب إبداع أصلي لمصنف أدبي أو فني، والملاحظ في ميدان حقوق المؤلف خاصة، كلمة الإبداع لا تعني إنتاج جديد، ويمكن أن تكون الأفكار المستعملة في المصنف قديمة ويكفي أن يتميز المصنف عن المصنفات التي سبقته لكي يصبغ بالأصالة.[18]

6- طرق حماية المصنفات الرقمية في البيئة الرقمية:

1- الحماية الإدارية: أكدت العديد من التجارب للعديد من الدول أن المؤلف لوحده لا يمكنه أن يتتبع كل ما يجري في الوسط الذي يتم تداول مصنفه فيه، خاصة بعد ظهور الوسائل التكنولوجية الحديثة من حوامل وفضاءات رقمية وافتراضية سهلت نشر المصنفات بشكل قانوني، وأكثرها ينشر بشكل غير مشروع خاصة على الشبكات والحوامل الرقمية المختلفة، تعد جمعية المؤلفين والمؤدبين الفرنسية،والتي يرمز لها ب **SACD**، وهي أول جمعية في التاريخ أخذت على عاتقها الإدارة الجماعية لحقوق المؤلفين، وتتابع تأسيس جمعيات مماثلة ولنفس الغرض في أنحاء أوروبا مثل جمعيات **"SUISA"** السويسرية،وجمعية **" AEIPI"** اليونانية، وجمعية **"GEMA"** الألمانية، وجمعية **" NCB"** الإسكندنافية، الدانمارك وفنلندا وليتشوانا، والنرويج والسويد، و" **SPA** " البرتغالية.[19]

تعد فكرة الإدارة الجماعية من الحلول الناجحة في إطار الاستغلال الالكتروني للمصنفات، عن طريق التنازل لها عن حقوق الاستغلال، بالإضافة إلى أنها تحصل الأجر المالي أو عوائد الاستغلال من مستخدمي هذه المصنفات، أو توزيعها على المؤلفين.[20]

2- الحماية بالوسائل التقنية: هناك العديد من الطرق التي يمكن أن نتبعها لوقاية المصنفات التي تنشر في البيئة الرقمية من أشكال القرصنة الالكترونية أو مكافحة الفيروسات الموجهة للأجهزة والأنظمة المعلوماتية، ومن خلال هذه الوسائل يمكن لأصحاب الحقوق السيطرة على مصنفاتهم وبرامجهم المعلوماتية ومنع الاعتداء عليها، والهدف من استخدام هذه الوسائل التقنية هو ما يلي:

1- منع الوصول إلى المصنف محل الحماية الموجود في البيئة الرقمية إلا بإذن أو ترخيص من صاحب حق المؤلف والحقوق المجاورة، وذلك باستخدام تقنيات التشفير بمختلف أنواعها.

2- وضع نظام لسداد المقابل إلكترونيا في كل مرة يرغب فيها أي من مستخدمي الإنترنت، للوصول والاطلاع على المصنف محل الحماية.

3- تدابير تمنع نسخ المصنف المحمي بدون ترخيص من صاحب حق المؤلف.

4- حظر تصنيع أو بيع الأجهزة أو الخدمات التي تستعمل في التحايل على التدابير التكنولوجية المتقدمة بنوعيها.

2-أشكال الحماية: كان لابد من وضع إستراتجية أمنية تهدف لتأمين المعلومات من الاختراق.

2-1-الحماية الآلية: أثبت الواقع العملي عدم قدرة القوانين الوطنية على توفير الحماية الكافية للمصنفات التي تنشر في البيئة الرقمية، وعجزها عن تجريم ما يحدث من أفعال الاعتداء على المصنفات أو الأنظمة، وأول المصنفات التي شهدت الاعتداءات في البيئة الرقمية هي المصنفات الرقمية، ومرت هذه البرامج بعدت أجيال مثل الماسحات البسيطة ويكفي هنا توفر علامة معينة للتعرف من خلالها على الفيروس، ومرورا بعدت أجيال لتصل في الأخير هذه الشركات إلى إيجاد نظام يضم كل الأنظمة السابقة لتوفير الحماية الكاملة.[21]

2-3- البصمة الالكترونية التي بواسطتها نستطيع تمييز الرسالة الأصلية والتعرف عليها بدقة، حتى وان حدث تغيير فيها.

4-2- النظام الالكتروني لإدارة حقوق المؤلف: نظام يستخدم لمراقبة طلبات الوصول إلى الوثيقة الالكترونية، فهو يسمح بالوصول إلى مصنف معين.

5-2- التوقيع الرقمي Digital Signature: يستخدم لتأمين سلامة الرسالة والتحقق من صحتها.

6-2- تشفير البيانات Encryption: يعرف التشفير بأنه عملية ترميز البيانات وتحويل المعلومات إلى شفرات غير مفهومة تبدو غير ذات معنى كي يتعذر قراءتها من أي شخص غير المرخص لهم من الاطلاع على تلك البيانات والمعلومات أو فهمها، وهناك مرحلتين لعملية التشفير:[22]

1- المرحلة الأولى : هي تشفير النص العادي **(Clair Text)** من شكل واضح ومقروء للكل إلى رموز، وذلك باستعمال خوارزميات التشفير ومفاتيح التشفير.

2- المرحلة الثانية : فهي فك الترميز أو التشفير **Decryption** بإعادة النص المشفر إلى وضعه السابق كنص مفهوم ومقروء، وهذه المسألة تتم باستعمال خوارزميات التشفير التي تختلف أنواعها ووظائفها، أما من حيث طرق التشفير، فثمة التشفير الترميزي، والتشفير المعتمد على مفاتيح التشفير، والتي قد تكون مفاتيح عامة أو خاصة أو مزيجا منه.

7- الإجراءات القانونية لحماية المصنفات الرقمية:

تعتبر الملكية الفكرية الرقمية ثمرة الإبداع التكنولوجي ونتيجة للتزاوج بين الاختراع والعولمة، وهو ما تبناه المشرع في الأمر **97/10** من خلال حماية الحقوق الواردة على برامج الحاسوب، وذلك بإدراجها ضمن المصنفات الأدبية.[23]

يعتبر إرسال ونقل المعلومات من مكان لآخر بكل سهولة و يسر ودون وجود رقابة مما يجعلها أكثر عرضة للسرقة و النسخ أو النقل دو ن معرفة الفاعل، مما يؤدي إلى عزوف الكثير من المؤلفين عن نشر مؤلفاتهم بهذه الطرق.[24]

أصبح الحفاظ على سرية المعلومات وسلامتها أمر مهم، لأن المعلومات تصبح لا قيمة لها إذا كان من يحق له الإطلاع عليها لا يمكنه الوصول إليها لاتخاذ المهاجمين وسائل شتى لحرمان المستفيدين من الوصول إلى هذه المعلومات، إما بحذفها أو بمهاجمة الأجهزة التي تخزن المعلومات فيها.[25]

وبالرغم من ذلك فلا بد من الإشارة إلى أن الدول العربية تبذل أقصى الجهود الممكنة للمحافظة على حقوق مؤلفيها، وذلك من خلال التوقيع على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا المجال، وتطبيقها من جهة وإصدار القوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية من جهة أخرى.[26]

سعى المشرع الجزائري إلى إحاطة المؤلف بكل وسائل الحماية لتفادي الاعتداء على حقه وحتى بالنسبة للحقوق المجاورة من خلال الأمر **05/03**، ومن هذه الوسائل نجد:

1- الحماية المدنية: يسعى المشرع من خلال طرح هذه الحماية على منح المؤلف وصاحب الحقوق المجاورة الحق في رفع دعوى جزائية من خلال المادة **143** بحيث تكون الدعوى القضائية لتعويض الضرر الناتج عن الاستغلال غير المرخص به لمصنف المؤلف الأداء الفني لمالك الحقوق المجاورة من اختصاص القضاء المدني.

ويستفاد من أحكام المادة **146** من الأمر **03/ 05** أن عملية الحجز على النسخ المقلدة أو المزورة من المصنف التي تعتبر صورة من صور الاعتداء على حقوق المؤلف الذي قد يكون كتابا، صورا أو رسومات أو أسطوانات أو تماثيل تعتبر صورة من صور الاعتداء على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ومن شروط هذه الإجراءات أن توضع النسخ المقلدة أو المزورة المحجوزة تحت حراسة الديوان،ويشترط على الفور إخطار رئيس الجهة القضائية المختصة بمحضر الحجز مؤخرا وموقعا من طرف الأعوان المنتدبين لهذه المهمة الذين تنحصر مهمتهم في القيام بإجراءات الحجز بعد التأكد من صفة صاحب الحق وحدوث صورة من صور الاعتداء.[27]

2- الحماية الجنائية:

إذا وقع الاعتداء على حق المؤلف والحقوق المجاورة لصاحب الحق يمكن له طلب التعويض وفقا للمادة **158** من الأمر**03- 05**،بحيث يمكن للجهة القضائية المختصة، بطلب من الطرف المدني،أن تأمر بنشر أحكام الإدانة كاملة أو مجزأة في الصحف التي تعينها،وتعليق هذه الأحكام في الأماكن التي تحددها، بحيث يمكن لمرتكب أفعال الاعتداء التعرف أعمال الجنحة من خلال ما تم ذكره في المادة **151**و**152**.

الخاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة أن حماية وأمن المصنفات الرقمية أصبح ضرورة من أي وقت مضى، ولا يجوز الحديث عنها فقط بل لابد أن تكون محمية ومكفولة بنصوص قانونية وتشريعية، إذ يعتبر توفيرها من ضمن التوجهات الحديثة للمشرع الجزائري لحماية المصنفات الرقمية، وذلك بالاعتماد على الأساليب الجيدة في تطوير وتحديث الموارد المكتبية ومنتجات المعلومات، وفقا لتوجهات المستفيدين والعمل على بتدريبهم بمهارات البحث عن المعلومات، والعمل على تطوير نظام معلومات بما يجعله أكثر فائدة وأسهل استخداما، واستطاعت البيئة الرقمية تغيير طريقة استعمال وتداول عناصر الملكية الفكرية في مجتمع اتفق على تسميته مجتمع المعلومات بالاستعمال التقني لعناصر الإعلام والاتصال، وثانيا كيف كانت الحماية لهذه العناصر على المستوى الداخلي من خلال التشريعات القانونية التي سنها المشرع الجزائري، إضافة للدور الفعال الذي تلعبه الهيئات الإدارية في تدعيم هذه الحماية.

الهوامش:

[1] صدقي حاتم، الصحافة العلمية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي لأخلاقيات الإعلام العلمي في مجال البحوث البيولوجية، اللجنة الوطنية المصرية للتربية والعلوم والثقافة ، جامعة القاهرة ، 2004،ص.218.

[2] لعقاب محمد،المرجع السابق، ص.13

[3] المصري أحمد حسين بكر،أخصائي المكتبات والمعلومات في البيئة الرقمية: تأهيل وتفعيل دوره في المكتبات ومراكز المعلومات المصرية. جامعة حلوان، كلية الآداب، ص.04 .

[4] الفرماوي أحمد، تنظيم المعلومات في البيئة الرقمية باستخدام معيار دبلن لوصف المصادر الالكترونية، مدونة نسيج، إدارة المعرفة والتكنولوجيا،2013.

[5] Cloux Pierre-Yves, IPID, P.63

[6] Hayes, H,Digital Repos Tories: Helping Universités And Collèges, 2005

[Avalable At]: Http://Www.Jisc.Ac.Uk/Media/Document/Repositorybphe.Pdf , Visite , 24,06,2019,00:21.

[7] Retiz Joan M,Odlis - Online Dictionary Library And Information Science, Retrieved From:

Http://Lu.Com/Odlis/Search.Cfm, Visited 22,05,2019,23:33.

[8] حمدي محمد الفاتح، تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة : الاستخدام والتأثير، ط.1،مؤسسة كنوز الحكمة لنشر والتوزيع، الجزائر ، 2011، ص. 48 .

[9] المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية، [متاح على الخط] : www.wipo.int، زيارة يوم: 22،02، 2019، على الساعة 20:22.

[10] العتيبي فهد محمد، قواعد البيانات، [متاح على الخط]: www.kutub.info ، زيارة يوم: 11 ،07، 2019، ص.01.

[11] أحمد عبد مصطفى. حقوق الملكية الفكرية والتأليف في بيئة الانترنت، [متاح على الخط]:
Www.Almohakmoonalarab.Ahlamontada.Com ، زيارة يوم: 11،11، 2019، على الساعة 22:32.

[12] عكاشة محي الدين، حقوق المؤلف على ضوء القانون الجزائري الجديد، الجزائر، 2005 ، ص. 51.

[13] Parlons Droit D'auteur , [Disponible Sur Le Web A]:
Http://Ifla2010ulaval.Wordpress.Com Parlons-Droit-Dauteur , Visite:04,06,2019 , 15:42.

[14] عكاشة محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص. 139

[15] صوفي عبد اللطيف، المكتبات وحقوق التأليف الرقمية والنشر الالكتروني، في مجلة العربية،ع.1، النادي العربي للمعلومات دمشق، 2000،ص.137- 139.

[16] بن ضيف الله فؤاد، أمن المعلومات وحقوق التأليف الرقمية: دراسة ميدانية مع الأساتذة الباحثين المسجلين بمخابر جامعة منتوري قسنطينة، رسالة ماجستير علم المكتبات ، جامعة منتوري قسنطينة،2004 ، ص19.

[17] عكاشة محي الدين،حقوق المؤلف على ضوء القانون الجزائري الجديد، الجزائر، 2005، ص.52.

[18] عكاشة محي الدين، مرجع نفسه،ص.53.

[19] مازوني كوثر، مرجع سبق ذكره، ص. 278.

[20] مازوني كوثر، المرجع نفسه، ص.281.

[21] شرف السعيد أحمد، المرجع السابق، ص. ص: 104- 105.

[22] شرف السعيد أحمد، المرجع السابق، ص.111.

[23] براهيمي حنان، حقوق المؤلف في التشريع الداخلي، في مجلة المنتدى القانوني، جامعة محمد خيضر،ع.5، ص. 34- 56.

[24] الصرايرة عبده خالد، النشر الالكتروني وأثره على المكتبات ومراكز المعلومات، كنوز المعرفة، عمان، ، 2007، ص.138.

[25] القندليجي إبراهيم عامر ؛ السمرائي فاضل إيمان، شبكات المعلومات والاتصالات، دار المسيرة، عمان ، 2009، ص.176.

[26] الصرايرة عبده خالد، المرجع السابق، ص.138.

[27] فاضلي إدريس،المدخل إلى الملكية الفكرية، المرجع السابق،ص. ص: 165- 166.